S/PV.8994

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٤

الثلاثاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباس
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بونغو/السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريويكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان: تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2022/156)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-28757 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2022/156)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/219، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/156، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، البرازيل، فرنسا، غابون، غانا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الصين، الاتحاد الروسي

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا بدون معارضة، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة أعضاء المجلس على جهودهم الرامية إلى تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وضمان دعم البعثة لشعب جنوب السودان في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين. وتعزز الولاية المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – وهي حماية المدنيين، وتعزيز إيصال المساعدة الإنسانية، ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها، ودعم عملية السلام.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢) لأنه، ردا على العنف الجنسي المروع في جنوب السودان، يدعو البعثة إلى تعزيز أنشطتها لمنع العنف الجنسي والعنف الجنساني. كما أن القرار، وبناء على طلب حكومة جنوب السودان، يأذن للبعثة بتقديم المساعدة الانتخابية، ريثما تستوفي المعايير الانتخابية المحددة في الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وليس هناك داعم لشعب جنوب السودان أكبر من الولايات المتحدة. ونعتقد أن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة سيساعد على إيجاد مسار ضروري وقوي صوب الاستقرار والأمن في البلد على المدى الطويل.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (***تكلمت بالإنكليزية***): صوتت غانا مؤيدة للقرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢) وترحب باتخاذه. في الواقع، إن اتخاذ هذا القرار وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣ أمر بالغ الأهمية، لأنه يسمح بالدعم المستمر من الأمم المتحدة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية في جنوب السودان، وبالتالي الحفاظ على السلام المنشود في البلد.

وغانا إذ ترحب بهذا القرار، فإنها تأسف لأن جزءا من شواغلنا، التي استُرعي انتباه حامل القلم إليها، لم يؤخذ في الاعتبار في النص. إن استخدام مصطلح "المدافعين عن حقوق الإنسان" في الفقرة الفرعية (أ '٢') من الفقرة ٣ من القرار ليس صيغة متفق عليها، كما أنه غير محدد بوضوح. وبغية السماح بالاتساق في النص والتمسك بالصياغة المتفق عليها عالميا، يود وفدي أن يعرب عن تحفظه على استخدام المصطلح، بعد أن فضل الاستعاضة عنه بمصطلح "نشطاء حقوق الإنسان".

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢)). ونأسف لأن الوثيقة لم تعكس على النحو الواجب التطورات الإيجابية في هذه الدولة الفتية التي أشير إليها في التقرير الفصلي الأخير للأمين العام (S/2022/156). وبدلا من ذلك، يستشف من النص لهجة سلبية.

ربما يحتاج جنوب السودان إلى المساعدة في بناء القدرات لحل المشاكل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي والدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن هذه المسائل، في المقام الأول، هي شأن داخلي للبلد. ونرى أن مجلس الأمن وبعثة حفظ السلام ليس لديهما الموارد المناسبة للاضطلاع بهذه المهام. ويتولد لدى المرء انطباع بأن هذه الصياغة، التي تبدو بهذه الدرجة من التفصيل أقرب سمة إلى وثائق مجلس حقوق الإنسان، قد أدرجت في الوثيقة من أجل الضغط على جوبا وفرض حلول خارجية، بما في ذلك استخدام مطرقة الجزاءات. ومع ذلك، نرى أنه لا ما من سبيل سوى حل هذه المسائل في سياق الجهود الوطنية على أساس السيادة والاستقلال السياسي.

ويؤيد الاتحاد الروسي تركيز قيادة جنوب السودان على إجراء الانتخابات. ونعتقد أنه يجب إعداد العملية الانتخابية بالكامل وتنفيذها وفقا للحالة على أرض الواقع. والأهم من ذلك، يجب أن تكون سلسة وشفافة، ويجب أن تكون شروطها مقبولة لجميع القوى السياسية. وإلا فإن مخاطر زعزعة الاستقرار ستفوق أي نوايا إيجابية.

ونرى أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يمكنهم، بناء على طلب البلد المضيف، تقديم المساعدة التقنية واللوجستية. غير أن مهمتهم الأساسية هي تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية ومساعدة سلطات جنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويلزم إجراء تحليل متعمق لسبب توقف تنفيذ أحكام محددة من ذلك الاتفاق، ومن ثم ينبغي تقديم مساعدة محددة الأهداف لحل الخلافات ذات الصلة. ونحن واثقون أيضا من أن الوقت قد حان لتكييف نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان مع هذه الحقائق الجديدة.

ومن المؤسف أن زملائنا الأمريكيين اختاروا تجاهل غالبية التعليقات التي أعرب عنها عدد من الوفود، بما فيها وفدنا، وفرضوا اعتماد مشروع قرار غير متوازن. وأساليب العمل هذه لا تتفق مع ما يتوقعه المرء من حامل القلم لبلد مدرج ملفه في جدول أعمال مجلس الأمن. ونأمل أن يستخلص الأمريكيون استنتاجات من هذا الوضع.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقف الهند بشأن القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢)).

الهند لديها علاقات طويلة الأمد مع شعب جنوب السودان. فقد كانت الهند أول بلد آسيوي ينشئ قنصلية في جوبا في عام ٢٠٠٧، بعد توقيع اتفاق السلام الشامل. وما فتئنا نقدم المساعدة الثنائية عن طريق مشاريع في جنوب السودان في قطاعات الزراعة والصحة وسبل العيش. وحظيت برامجنا التدريبية لبناء القدرات بتقدير عميق من حكومة جنوب السودان.

والهند من أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ إنشائها قبل عقد من الزمان. لدينا في الوقت الحاضر ما يقرب من ٢٣٠٠ جندي يخدمون في البلد. ونعتقد أن جنوب السودان، خلال هذه المرحلة التحولية، يحتاج إلى الدعم الصادق من المجتمع الدولي، بما في ذلك من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ولئن كان وفدي قد صوت مؤيدا لهذا التمديد الهام للولاية، إلا أننا نود أن نسجل بعض الشواغل الرئيسية التي لم تعالج في النص المعتمد. كان موقف الهند من محاولات تضخيم آثار تغير المناخ ثابتا. فالهند لا مثيل لها عندما يتعلق الأمر بالعمل المناخي والعدالة المناخية، ولكن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة أي من المسألتين.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تتمتع بعضوية شبه عالمية، كانت المحرك الرئيسي على مر السنين في المضي بنا جميعا إلى الأمام بشكل جماعي، مسترشدين بالمبادئ والأحكام التي اتفق عليها الجميع. وهي تمثل جهدا عالميا وديمقراطيا متوازنا حيث توجد التزامات ملموسة من البلدان المتقدمة النمو فضلا عن متطلبات حقيقية للبلدان النامية، كما تتجلى في المساهمات المحددة وطنيا استنادا إلى مبادئ أساسية معينة، وفي مقدمتها "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة".

ونرى أن إدراج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفقرة الخامسة والعشرين من الديباجة لا يبرز تفوقها في معالجة جميع المسائل المتعلقة بتغير المناخ معالجة شاملة. ونسلم بأن تغير المناخ ربما أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار في أجزاء معينة من أفريقيا، بما في ذلك في جنوب السودان، ولكن التبسيط المفرط لأسباب الصراع لن يساعد في حلها. والأسوأ من ذلك أنه يمكن أن يكون مضللا.

وفي الختام، ستدعم الهند دائما العمل المناخي الحقيقي والعدالة المناخية الجادة. وسنتكلم دائما عن مصالح العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا ومنطقة الساحل والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعن أصدقائنا وشركائنا، مثل جنوب السودان. ولكننا سنفعل ذلك في المكان الذي تستحقه – وأعني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بذلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان جهودا متواصلة وهائلة لتيسير تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وحماية المدنيين، وإيصال الإغاثة الإنسانية، والنهوض ببناء الدولة. وتشيد الصين بالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونؤيد تجديد ولاية البعثة ونتطلع إلى أن تقوم بدور أكبر كمساهم إيجابي وبناء في السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وطوال عملية التشاور، ضغطت الولايات المتحدة من أجل إدراج العديد من النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان، ما أسفر عن قرار غير متوازن إلى حد كبير. فجنوب السودان هو أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلد في الاستكشاف التدريجي لمسار للنهوض بحقوق الإنسان يتناسب مع ظروفه الوطنية، بدلا من اللجوء إلى النقد أو الضغط، ناهيك عن التدخل في شؤونه الداخلية. ومجلس الأمن ليس المحفل المناسب للمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويشير النص إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يوجد دوليا تعريف واضح ومقبول عالميا لذلك المصطلح، تم الاتفاق عليه من خلال مفاوضات حكومية دولية. وتعرب الصين عن معارضتها لتلك الإشارة.

كذلك يطلب القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢) من البعثة تقييم آثار تغير المناخ على الحالة الإنسانية – وهي مهمة تقع بحق على عاتق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الفريق القطري. وهو أمر لا ينبغي أن تُكلف به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولا تقدر الصين إسناد ولايات متصلة بتغير المناخ إلى بعثات حفظ السلام من دون تحليل متعمق لآثار تغير المناخ وفهم واضح لتغير المناخ بواصفه عاملا محركا للمخاطر الأمنية. وقد طلبنا ألا تحدث زيادة في الموارد البشرية أو الميزانية بسبب تلك الولاية غير الملائمة.

وقد طلب عدة أعضاء بالفعل، فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه، مرارا وتكرارا إجراء تنقيحات واقترحوها، غير أن القائم بالصياغة لم يستجب لاقتراحاتهم المعقولة ولم يأخذها بعين الاعتبار. ونظرا لعدم إظهار القائم بالصياغة استعداده لإشراك الجميع، اضطرت الصين للامتناع عن التصويت.

وكما قلت هنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8987)، ستقف الصين دائما إلى جانب شعب جنوب السودان في مسيرته من أجل بناء الدولة. ونحن على استعداد للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقديم إسهامات إيجابية للسلام والاستقرار في جنوب السودان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي وفد بلدكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. ويسعدنا العمل والتعاون معكم ومع فريقكم خلال فترة رئاستكم.

يحيط وفد بلدي علما بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن تلك الولاية تأتي في لحظة حرجة من عمر الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، لا سيما إذ تقترب الفترة الانتقالية للاتفاق من نهايتها في العام المقبل. وكنا نأمل أن تُكرس الولاية الجديدة لكفالة انتهاء الفترة الانتقالية بصورة سلمية من خلال التواصل بنشاط مع سلطات جنوب السودان.

وإذ تنتهي الفترة الانتقالية في العام المقبل، يمكننا جميعا أن نتفق على أن تنفيذ اتفاق السلام كان بطيئا وأن بعض أحكام الاتفاق لا تزال من دون تنفيذ. غير أن الأهم من ذلك، أن السلام ما زال قائما في البلد. وما دامت الأطراف الموقعة على الاتفاق تتمسك بالسلام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستأنف تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الإنمائية الأساسية.

وكما هو منصوص عليه في الاتفاق، ينبغي إجراء الانتخابات قرب نهاية الفترة الانتقالية. وكان ينبغي لذلك أن يدفع المجلس والمجتمع الدولي إلى التعاون مع أصحاب المصلحة بطريقة بناءة بشأن أفضل السبل للعمل من أجل إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

وبالنظر إلى أن مشاركة المجتمع الدولي في الانتخابات المقبلة رهن بتلقي دعوة من الحكومة في جوبا، فإننا نعتقد أنه ينبغي إجراء مشاورات مع الحكومة قبل توجيه هذه الدعوة. وفي هذا الصدد، يشكر وفد بلدنا الأعضاء الذين توافقوا واتفقوا على كيفية التواصل مع حكومة وشعب جنوب السودان ومساعدتهما خلال عملية الانتخابات الوطنية المقبلة.

ويمثل تجديد الولاية فرصة للمجتمع الدولي لاستئناف العمل مع حكومة جمهورية جنوب السودان لضمان انتهاء الفترة الانتقالية بسلاسة وسلام في العام المقبل. ونحيط علما بالمساعدة التقنية المقدمة في الولاية التي اعتمدت للتو، على الرغم من محدوديتها.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على انخراطهم البناء في العملية. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الذين سعوا إلى جعل الولاية أكثر شمولا وملاءمة للغرض، الأمر الذي يُظهر مرونة القائم بالصياغة. كذلك أود أن أعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وللرجال والنساء العاملين في حفظ السلام ولإدارة عمليات السلام عموما.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.